

كتاب أكثر أبو هريرة - عرض ونقد -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسم الكتاب والسنة

كلية أصول الدين

الاسم : عبد الرحيم

اللقب : ثابت

تاريخ الميلاد : 11 - 06 - 1985

مكان الميلاد : ولاية قسنطينة

رقم الجوال : 0699943734

البريد الإلكتروني : thabet. rahim1985@gmail.com

— أستاذ محاضر (ب) في تخصص القراءات والتفسير وعلوم القرآن

ملخص بحث مقدّم للمشاركة في الملتقى الوطني المعنون ب: صحيح البخاري ومسلم في القراءات

الحداثيّة - عرض ونقد -

يطيب لي أنّ أقدم لهيئتكم الموقرة ملخص بحثي الذي أنوي التقدم به للمشاركة في هذا الملتقى ، وعنوان

بحثي هو : كتاب أكثر أبو هريرة لمصطفى بوهندي - عرض ونقد -

تهدف هذه المداخلة العلمية إلى استعراض الإشكالات والاعتراضات التي اعترض بها صاحب الكتاب على

إكثار أبي هريرة -رضي الله عنه - من رواية الحديث النبوي ، ففي ضمن هذه الاعتراضات والاستشكالات

جملة من الشبهات أثرت حول السنة النبوية ، وأسعى في ذلك إلى دفع تلك الإشكالات والاعتراضات

وتوجيهها بما يتوافق وأصول البحث العلمي الدقيق .

مقدمة :

لم يلق علم من أعلام الصحابة - رضوان الله عليهم - تحاملا وتهجما مثلما لقيته الصحابي الجليل عبد الرحمان بن صخر الدوسي الملقب والمكّي - بأبي هريرة - تحامل وتهجّم جمع فيه تارة بين الظلم والحيف ، وأخرى بين الحطّ والغط ، ومرة بين الاستهزاء والازدراء ، وما نعموا منه في ذلك كلّه إلاّ أنّه كان مكثرا من رواية الحديث النبوي ، وإنّ الناظر والمتأمل في تلك الطعون يظهر له جليّا بالمعنى القريب أنّ المقصود هو أبو هريرة - رضي الله عنه - غير أنّ المقصود بالمعنى البعيد هو السنة النبوية .

إنّ السنة النبوية هي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم لهذه الشريعة المباركة الغراء ، وما فتى أعداء الإسلام منذ الزمن الأول من اليهود والنصارى ، أو من جاء بعدهم من الفرق المخالفة لهدي الكتاب والسنة على الطعن فيها وتشكيك المسلمين في مكانتها وحجيتها ، وقد انتهجوا واتبعوا في ذلك سبلا وطرقا شتى ، وأساليب متعدّدة ، وإنّ من تلك الأساليب هو الطعن في ناقلها وحاملها من الصحابة رضوان الله عليهم ومن جاء بعدهم من أعلام التابعين من محدّثين والمعتنين بحفظ السنن ونقل الأخبار والآثار وحفظها .

وقد وردت الإشارة إلى هذا الأسلوب من أساليب التشكيك في السنة فيما ذكره الإمام الخطيب البغدادي في تاريخه بسند جيّد عن أبي داود السجستاني أنّه قاللّمّا جاء هارون الرشيد - رحمه الله - بشاكر رأس الزنادقة ليضرب عنقه ، قال أخبرني لما تعلمون المتعلم منكم أو ما تعلمونه الرّفص والقدر؟ قال : أمّا قولنا بالرّفص فإنّنا نريد الطعن على الناقل ، فإذا بطلت الناقل أو شك أن يبطل المنقول ، وأمّا قولنا بالقدر فإنّنا نريد أن نجوز إخراج بعض أفعال العباد لإثبات قدر الله ، فإذا جاز أن يخرج البعض خرج الكل» (1).

هذا وقد تولى كبر الطعن على أبي هريرة - رضي الله عنه - والحطّ منه النظام المعتزلي في جملة من تكلم عنه من خيار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، وقد أورد الإمام ابن قتيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث بعضا من تلك الطعون . وتولّ الردّ عنها ودحضها بالحجج الدامغة والبراهين الساطعة (2).

1 - تاريخ بغداد : ج 5 ، ص 504

2 - ينظر : تأويل مختلف الحديث ، ص 67 - 92 .

كتاب أكثر أبو هريرة - عرض ونقد -

وفي العصور المتأخرة تولى هذه الفرية كبار المستشرقين الأوربيين الذين عنوا بدراسة التراث الإسلامي ، بما في ذلك السنة النبوية ، فبثوا في ضمن بحوثهم شيئا وطعنوا نالت شخصيات عديدة من خيار الصحابة رضوان الله عليهم ، غير أنّ النصيب الأكبر والحظ الأوفر منها طال الصحابي الجليل أبا هريرة - رضي الله عنه - ومن بين هؤلاء المستشرق الألماني جولد تسهير⁽³⁾ .

وقد اقتفى أثرهم واتبع خطاهم في تلقف هذه الشبهات والترويج لها بعض ذبول المستشرقين من أبناء المسلمين العرب المستأجرين لمثل هذه الحملات ، والذين كانوا عدوا وحزنا على أصول هذه الأمة وثوابتها ، بل كانوا هم أشدّ من المستشرقين في الطعن والتضليل وإثارة الشبه . وقد قاموا بهذا الدور على أكمل وجه وأتمّه فنفدوا رغبات أسيادهم من المستشرقين والمبشرين . وقد كان من بين هؤلاء : محمود أبو ريّة الذي تعرض في كتابه المسمى : «ب أضواء على السنة المحمدية»⁽⁴⁾ ، للطعن في السنة والتشكيك في حجيتها ، وفي جملة ما أثاره في كتابه هذا ، هو النيل من شخص الصحابي الجليل أبي هريرة - رضي الله عنه - باعتباره أكثر الصحابة رواية للحديث النبوي . وقد أطلق العنان لقلمه للحطّ من أبي هريرة - رضي الله عنه - والنيل منه بالاسفاف في القول والاستهزاء والسخرية ، وسوء الأدب . وقد جانب في ذلك كلّ ما يقتضيه البحث العلمي من العدل والانصاف ، والسير على قواعد النقد الصحيحة . مع مراعاة الأدب وحسن القول ، والترفع عن الألفاظ الجارحة والعبارات النابية التي لا يقتضيهما البحث العلمي ويأبأها جملة وتفصيلا .

وقد قيّض الله لهذه الأمة من يدافع عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن ناقلها وحاملها من الرواة من الصحابة رضوان الله عليهم إلى من بعدهم من أعلام التابعين والمحدثين في كلّ عصر ومصر ، ففندوا تلك الشبه وأدحضوها ، وظهروا ساحات المحدثين ممّا رموا به وألحق بهم ، فتولّى الردّ على أبي ريّة في مزاعمه فطاحل علماء العصر في ذلك الوقت ، منهم الإمام العلامة الشيخ عبد الرحمان بن يحيى المعلمي اليماني في

³ - ينظر : فيما كتبه في مؤلفه : العقيدة والشريعة في الإسلام ، ترجم للعربية بإشراف : محمد يوسف موسى - عبد العزيز عبد الحق - على حسين عبد القادر ، وينظر : ما كتبه أيضا في : دائرة المعارف الإسلامية ، إص 1 ، 1 ، / 1 ، 418 - 419 .

⁴ - الكتاب مطبوع : نشرته دار المعارف - مصر . .

كتاب أكثر أبو هريرة - عرض ونقد -

كتابه الماتع : الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة⁽⁵⁾ . وقد أجاد فيه كعادته - رحمه الله - في تفنيد تلك الشبه وإبطالها ، وأبان في كتابه عن رسوخه في هذا الفن واقتداره عليه .

ومن الفضلاء أيضا الذين نالوا شرف الدفاع عن أبي هريرة - رضي الله عنه - إمام الحرمين الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ت 1392 هـ في كتابه الموسوم ب : «ظلمات أبي رية»⁽⁶⁾ . وقد أجاد فيه - رحمه الله - كعادته ودافع عن أبي هريرة - رضي الله عنه - وأزال الغبش من ظلمات أبي رية .

ومن فضلاء تلك الطبقة أيضا الذين نالوا شرف الدفاع عن الصحابي الجليل أبي هريرة ، الأستاذ الدكتور : محمد محمد أبو شهبة في كتابه : «دفاع عن السنة وردّ شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين» وقد تفرّغ - رحمه الله - في هذا الكتاب للرد على أبي رية وفنّد شبهه وأبطل أراجيفه بالحجة الدامغة والبرهان الساطع ملتزما في ذلك كله بما يقتضيه النقد الموضوعي وفق قواعد البحث العلمي وأصوله .

وقد توالى تلك الحملات المصعورة ، والأقلام المأجورة في الطعن في السنة النبوية عموما وفي شخصية الصحابي الجليل أبي هريرة - رضي الله عنه - على وجه الخصوص ، لأنّ تلك الهجمات والحملات لا يخلو منها عصر ولا ينفك منها مصر . وأصحابها وأقطابها يلبسون في كلّ زمن وفي كلّ مرحلة لبوسا جديدا ، وإنّ من بين الأقلام التي طالت الصحابي الجليل أبا هريرة - رضي الله عنه - قلم لباحث وأكاديمي مغربي . وضع كتابا سماه أكثر أبو هريرة - دراسة تحليلية نقدية - عرض فيه كما يزعم لقضية إكثار الصحابي الجليل أبي هريرة . وأنّ هذا الإكثار منه للرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وخصوصيات مروياته آثار عديدة من التساؤلات والإشكالات لدى الدارسين والنقاد قديما وحديثا ، وأنّ هذا الكمّ الهائل من الأحاديث الواردة من رواية أبي هريرة كانت محط جدل منذ القديم ، أي من زمن أبي هريرة رضي الله عنه وعصره . وأنّ ما أجاب به - رضي الله عنه - من أجوبة وردود عن المنكرين له من الإكثار من الرواية يحتاج إلى كثير من التأمل والدراسة . وعلى هذه الإشكالية الكبرى فرّج عدّة تساؤلات ضمّتها جملة من الشبهات وشحن كتابه وملاه

⁵ - الكتاب مطبوع : نشرته المطبعة السلفية / عالم الكتب - بيروت ، سنة 1406 هـ - 1986 م .

⁶ - الكتاب مطبوع : نشرته المطبعة السلفية ومكبتها بمصر ، سنة 1378 هـ - 1985 م .

كتاب أكثر أبو هريرة - عرض ونقد -

بكثير من الاعتراضات العارية عن الصحة والحالية من الدليل والتي لا تنهض للاحتجاج ولا تصلح لما يريد أن يؤصل له ، فجاءت هذه المداخلة العلمية في هذا الملتقى بعنوان : كتاب أكثر أبو هريرة - عرض ونقد - والتي أسعى فيها إلى التعريف بهذا الكتاب وبيان مضمونه وفحواه ، ثم ذكر الأصول التي بنى عليها المؤلف هذا الكتاب مبيناً موارده ومنابعه ، وموضحاً الحلقة التي يندرج فيها المؤلف ومؤلفه ، لأتولى بعدها دفع تلك الإشكالات والاعتراضات التي أوردها في كتابه ، وتوجيهها بما يتوافق وأصول البحث العلمي الدقيق ، ملتزماً في ذلك كله بالأمانة العلمية وحسن العبارة وجميل القول مبتعداً في ذلك كله عن الإسفاف في القول ، والتحامل المبني على التعصب والهوى المذموم والمقيت .

- المبحث الأول : التعريف بالمؤلف والمؤلف وبيان اتجاهه الفكري :

المطلب الأول : التعريف بالمؤلف والمؤلف

الدكتور مصطفى بوهندي باحث وأكاديمي مغربي ، أستاذ التعليم العالي في مقارنة الأديان بجامعة الحسن الثاني ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالدار البيضاء بالمغرب ، يترأس مدير مركز أديان للبحث والترجمة بالمحمدية ، كتب وحاضر في العديد من الموضوعات الإسلامية الفكرية ، صدرت له بعض التأليفات منها : كتاب أكثر أبوهريرة - دراسة تحليلية نقدية - ، وكتاب : «نحن والقرآن» ، وكتاب : «التأثير المسيحي في تفسير القرآن» ، وكتاب : «الإضافة النوعية القرآنية» وكتاب : «موسى والتوحيد».

المطلب الثاني اتجاهه الفكري :

يعدّ الدكتور مصطفى بوهندي أحد النقاد المعاصرين للفكر الديني ، وأبرز حامل لواء هذا الاتجاه بالقطر المغربي ، فجميع بحوثه وكتابه العلمية تندرج ضمن السعي لتحرير العقل العربي من الموروث الديني والثقافة الإسلامية التي ظلّ العقل العربي ينظر إليها بنظرة التقديس والكمال حتى أصبح أسيراً لتلك المورثات الدينية لا يمكنه تجاوزها ولا نقدها . فقد حرص في سلسلة كتاباته وبحوثه على إزالة طابع القداسة على الموروث الديني في مصادره وموارده - الكتاب والسنة - . وهو بذلك مندرج ضمن المشروع الذي تبناه من سبقه من أقطاب هذه المدرسة الذين سعوا جاهدين لنقد الفكر الديني . من أمثال : محمود أبورية ، وعبد الحسين

كتاب أكثر أبو هريرة - عرض ونقد -

شرف الدين ، وأحمد صبحي منصور ، وجمال البنا ، وسامر إسلامبولي ، وإسماعيل الكردي ، وجورج طرابيشي .

وفي ضمن كتاباته ومحاضراته يدعو إلى تجديد الفكر الديني ، مبيّناً أنّ الأفكار محدّدة بأعمار وفترات فهي معرضة للاضمحلال والزوال . وعليه فلا بدّ من إثارة وابتكار أفكار جديدة تلائم روح العصر وتحدياته . وأنّ هذا الوحي - الكتاب والسنة - ينبغي النظر إليه على أنّه من قبيل الإلهام لا الإلزام .

المبحث الثاني : مضمون الكتاب وفحواه :

إنّ الموضوع العام للكتاب وغرض المؤلف من تأليفه متحمور في الأصل حول قضية إكثار الصحابي الجليل أبي هريرة من رواية الأحاديث النبوية دون بقية الصحابة وانفراده بتلك المرويات مع تأخر إسلامه ، ممّا يثير الشكوك حول تلك المرويات التي مصدرها هذا الصحابي ، بالإضافة إلى طابع تلك المرويات . وما يغلب عليها من طابع القصص والتاريخ والعجائب والغرائب من الأخبار المتعلقة بتاريخ الأمم والغيبات وغيرها .

إنّ الغرض العام من الكتاب هو التشكيك في مرويات الصحابي الجليل أبي هريرة ، وفي ضمن ذلك التشكيك في السنة النبوية من خلال تلك الإشكالات التي أثارها حول هذه المرويات وما أثاره حول مصدرها وموردها . وهو هذا الصحابي الجليل .

وفي سعيه لتحقيق هذا الهدف والغرض ركّز على إثارة إشكالات يمكن حصرها وضبطها في ثلاثة أمور يمكن عدّها هي أهم محاور الكتاب .

المحور الأول : تطرّق فيه لمعالجة قضية إكثار الصحابي الجليل أبي هريرة من الرواية ، وتساؤل الناس عن ذلك ابتداءً من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى من بعده ، وتحدّث في ضمن ذلك عن تبريرات أبي هريرة لسبب الإكثار من خشيته لكتمان العلم ، وشدّة ملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم ، وانشغال المهاجرين والأنصار بالصفق في الأسواق وزراعة الأرض . مع التعرّيج لردوده - أي أبي هريرة - على من أنكر عليه الإكثار من لدن الصحابة رضوان الله عليهم كعائشة وغيرها .

كتاب أكثر أبو هريرة - عرض ونقد -

- المحور الثاني : ركّز فيه صاحب الكتاب على مدى إثبات الصحبة لأبي هريرة - رضي الله عنه - مشيراً بذلك بعض الشكوك حول ثبوت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم ، وقد عنون لحد القضية بعنوان صاغه بهذا الشكل : هل يعدّ أبو هريرة صحابياً . وفي سعيه لإنكار هذه الصحبة والتشكيك فيها تناول بعضاً من الجزئيات المتعلقة بعلم الحديث ، كرميه لأبي هريرة - رضي الله عنه - بالتدليس واتهامه به . واتهامه أيضاً باختلاق تلك الأحاديث وتلقيها من قبل مسلمة أهل الكتاب وذلك بإثبات خروج أبي هريرة وسفره للسمع من كعب الأحبار . وخروجه إلى الطور . ولقياه لبصرة بن أبي بصرة الغفاري .

المحور الثالث : ركّز فيه صاحب الكتاب على معالجة مرويات أبي هريرة رضي الله عنه ببيان الاتجاه التي تندرج فيه . والطابع الذي غلب عليها من القصص الخرافي والحرص على إيراد العجائب والغرائب من أخبار التاريخ متسائلاً في ذلك عن حقيقة هذه الأحاديث والمرويات . هل : هي أحاديث أم إسرائيلية ؟ وفي ضمن ذلك أورد بعض الأحاديث وناقشها كحديث خلق آدم يوم الجمعة ، وقيام الساعة فيه . وساعة الإجابة التي خصّ بها ذلك اليوم دون بقية أيام الأسبوع وتحديد تلك الساعة .

فهذه أهمّ المحاور والقضايا التي سعى لإثارتها في هذا الكتاب . ومن خلالها أورد جملة من الإشكالات حملت بين طياتها جملة من الشبهات حول السنة النبوية .

المبحث الثالث : النقد العلمي لكتاب أكثر أبو هريرة

المطلب الأول : النقد الإجمالي لكتاب أكثر أبو هريرة :

قبل الولوج في النقد التفصيلي لكتاب أكثر أبو هريرة ، والإجابة عن الإشكالات التي استشكلها ، والاعتراضات التي اعترضها على إسهاب الصحابي الجليل أبي هريرة في رواية الحديث النبوي . وما بثّه ضمن تلك الاعتراضات والاستشكالات من شبهات حول السنة النبوية ، ارتأيت أن أبدأ الحديث بنقد إجمالي موجز للكتاب أوقف الباحث من خلاله على الفكرة العامة للكتاب وإبراز أهمّ ملامح منهجه العام فيه .

وإني متأس في ذلك بصنيع الشيخ محمد أبي شهبة في ردّه على أبي رية في كتابه دفاع عن السنة النبوية⁽⁷⁾ ، ويمكن إيجاز هذا النقد الإجمالي في العناصر الآتية :

1 - الإعادة والتكرار والافتقار إلى الجديد في الموضوع والمضمون .

إنّ الناظر في كتاب أكثر أبو هريرة لأوّل وهلة يعتقد أنّ صاحبه قد أتى فيه بقضايا علمية جديدة فيما يتعلق بشخصية الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه وإكثاره من رواية الحديث النبوي خصوصا . أو أنّه أثار مسائل علمية جديدة تتعلق بتدوين السنة النبوية ومنهج المحدثين في نقد المتون والأسانيد . وما يتعلق بذلك ، بيد أنّ المتصفح فيه والناظر إليه بذهن ثاقب . وقريحة وقادة يدرك أنّ الإدراك أنّه كتابه لا يعدو أن يكون إعادة وتكرارا لما سبق طرحه وبسطه من مطاعن حول الصحابي أبي هريرة - رضي الله عنه - ولا يخرج عن كونه لكأ ومضغا لما سبق إيراده وجمعه من مطاعن حول السنة النبوية . قد سبقه إلى ذلك كثير من المستشرقين وعلى رأسهم شيخهم جولد تسهير فيما خطّه قلمه في كتابه : العقيدة والشريعة في الإسلام ، وكذلك فون كريب . ومن ضاههم وحاكاهم من التنويريين من الأساتذة المثقفين في العالم الإسلامي العربي كأمثال: أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام ، و أبي رية في أضوائه الذي ألبس تلك الشبهات لباسا إسلاميا.

وحتى لا يكون كلامي هذا مجرد ادّعاء خال عن الدليل وعار عن البينة ، فلننظر في موضوعات الكتاب ولنستعرض المسائل والقضايا التي عاجلها فيه ، فإنّ ذلك يبيّن لنا صدق ما ذكرته :

1 - ادّعاؤه الاختلاف في اسم أبي هريرة - رضي الله عنه - حيث قال في بداية كتابه عند التعريف بأبي هريرة ما نصّه : « أبو هريرة من أكثر الرواة تحديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، اختلف في اسمه على أقوال جمّة . وكذا في اسم أبيه »⁽⁸⁾ . والدكتور مصطفى بوهندي قد أخذ هذه الجزئية بحذافيرها وابتدأ بها في كتابه متأسيا في ذلك بأبي رية ، فهو الذي أثار مسألة اختلاف أصحاب الطبقات والتراجم في اسمه واسم أبيه⁽⁹⁾ .

⁷ - ينظر : دفاع عن السنة النبوية وردّ شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين : ص 38 - 44 .

⁸ - أكثر أبو هريرة دراسة تحليلية نقدية : ص 2

⁹ - أضواء على السنة الحمديّة : ص 168

إنّ الغرض من صنيع الدكتور مصطفى بوهندي ومن قبله أبي رية في ذكر اختلاف المترجمين له في اسمه إنّما هو التهوين والتقليل من شأن هذا الصحابي الذي عليه أغلب مدار الحديث النبوي . وقدتبّه على ذلك الدكتور مصطفى السباعي بقوله : « يريد أبو رية أن يهون من شأن أبي هريرة بأنّه لم يكن معروفا في وسط الصحابة حتّى إنّ اسمه فيه خلاف كثير ... » (10) .

2 - ادّعاؤه تساؤل الناس عن إكثار أبي هريرة - رضي الله عنه - من الرواية . وقد جعل هذه المسألة أوّل مسائل كتابه ، وعنون لها بقوله : « الإكثار من الرواية وتساؤل الناس عليه » وابتدأ هذه المسألة بإيراد جملة من الأحاديث كمقدمات لهذه المسألة ، ثمّ استنتج منها خلاصة المسألة ، فقال : « إنّ هذه الروايات التي يرويها أبو هريرة نفسه عن أقوال الناس ومزاعمهم بشأن إكثاره من الرواية ، تبين إلى أيّ مدى كان هذا الموضوع مثارا في عصره ومن طرف معاصريه ، ممّا دعاه إلى التطرق إلى هذا الأمر والرّد عليه واتّهام مثيره بأنّهم أخطأوا في حقه وسيدعوهم إلى الله » (11) .

إنّ هذه المسألة أثارها من قبله المستشرق جولّد تسهير وتعرّض لها استنتاجا من خلال تتبعه للأحاديث التي ذكر فيها أبو هريرة - رضي الله عنه - اعتراض البعض عليه من إكثاره التحديث ، وفي هذا يقول جولّد تسهير : « ويظهر أنّ علمه الواسع بالأحاديث التي كانت تحضره دائما قد أثار الشك في نفوس الذين أخذوا عنه مباشرة ، والذين لم يترددوا في التعبير عن شكوكهم بأسلوب ساخر ... » (12) .

وقد تابع جولّد تسهير في الترويج لهذه الشبهة أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام ، بل إنّ كان أشدّ من جولّد تسهير في إطلاق العبارة بتكذيب الصحابة لأبي هريرة - رضي الله عنه - وفي هذا يقول : « وقد أكثر بعض الصحابة من نقده على الإكثار من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وشكّوا فيه ... » (13) .

وتعرّض لهذه المسألة أيضا أبو رية في أضواء على السنة المحمدية (14) ، وبهذا يتأكد أنّ الدكتور مصطفى بوهندي لا يعدو أن يكون مقلدا لما سبق عند هؤلاء ومحاكيا لما قاله من سبقه .

¹⁰ - السنة ومكانتها في التشريع : ص 320

¹¹ - أكثر أبو هريرة - دراسة تحليلية نقدية - : ص 8 .

¹² - دائرة المعارف الإسلامية : ج 1 ، ص 408 .

¹³ - فجر الإسلام : ص 219 .

3 - نفيه لصحبة أبي هريرة - رضي الله عنه - للنبي صلى الله عليه وسلم :

ادعى الدكتور مصطفى بوهندي أنّ أبا هريرة رضي الله عنه - لا يعدّ في طبقات الصحابة ، ولتدليله على هذه القضية خصّص لها بابا عنونه بصيغة تساؤل : هل يعدّ أبوهريرة صحابيا ؟ . وقد ذكر أنّ كثيرا من الباحثين درجوا على عدّ أبي هريرة رضي الله عنه في طبقات الصحابة بناء على الروايات التي يرويها هو نفسه . وأنّ هذه الروايات بدل أن تؤكّد صحبته أثارت شكوكا حول هذه الصحبة ، وهو الأمير الذي يقتضي ويستلزم حسب رأيه التحقيق في المسألة ، ثمّ أورد مجموعة من الأحاديث جعلها كمقدمات وممهّدات لمسألته التي يريد التحقيق فيها ، ثمّ يورد أهمّ ما استخلصه واستنتجته من تلك الروايات .

إنّ هذه القضية التي أثارها الدكتور مصطفى بوهندي لم يكن بدعا ممّن سبقه في التعرض لهذه المسألة ، بل سبقه إليها كثير من المستشرقين الغربيين وأبناء التنويرين العرب . وكان أبرزهم في هذا الشأن أبو ريّة عند ما تعرّض في أضوائه للحديث عن الصحابي أبي هريرة . وكان ممّا أورده في حقّه أنّه - أبو هريرة - لم يذكر في طبقات الصحابة ولم يخصّ بتلك الفضيلة التي تجعله يتميز عن غيره من المهاجرين والأنصار بالانفراد بتلك الروايات الغريبة العجيبة حسب زعمه ، وفي هذا يقول : « ومن هو أبوهريرة حتّى يؤثّر النبي - صلى الله عليه وسلم - بشيء يخصّه به ، ويكتمه ويخفيه من أصفياؤه وأحبابه وأقرب الناس إليه ، إنّه لم يكن له أي فضل يدنو به إلى النبي ، ولا عدّ بعد انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى من أيّة طبقات من طبقات الصحابة ، فلا هو من السابقين الأولين ، ولا من المهاجرين ولا من الأنصار ، ولا من المجاهدين بأموالهم وأنفسهم ... » (15).

لقد ظهر أنّ ما ذكره الدكتور مصطفى بوهندي في هذه المسألة . قد سبق إليه ولم يكن بدعا ممّن تقدّمه من أصحاب هذا الاتجاه .

¹⁴ - أضواء على السنة المحمدية : ص 173 .

¹⁵ - أضواء على السنة المحمدية : ص 185 .

– اعترضه على الأحاديث التي كان يرويها أبو هريرة

في معرضه ذكره لمرويات أبي هريرة - رضي الله عنه - وسعيه الدؤوب في التأكيد على أنّها تتصف بطابع الغرابة ، وأنّ جلّ مروياته من قبيل الغرائب والعجائب والقصص الخيالية البعيدة ، واتهامه لأبي هريرة بتلقف هذه الأحاديث ورايتها من كعب الأحبار . وغيره من مسلمة أهل الكتاب .

في سبيل تحقيق هذا الغرض ذكر مجموعة من الأحاديث منها : حديث خلق آدم يوم الجمعة ، وقيام الساعة في هذا اليوم ، وحديث ساعة الإجابة التي خصّ بها يوم الجمعة ، كما تعرّض لسماع أبي هريرة من كعب الأحبار واتهامه لهذا الأخير بالكذب والوضع شأنه شأن عبد الله بن سلام ، ومسألة خروج أبي هريرة إلى الطور ، وذهابه إلى بصرى الشام .

أقول : إنّ جلّ ما استعرضه الدكتور بوهندي وأثاره في هذه القضية لا يخرج عن بقية القضايا والمسائل الأخرى ، فهو لا يعدو أن يكون مكرراً وحاكياً لما سبق إيراده في هذا الشأن ، وودت لو أنّه استعرض أحاديث جديدة وأشار إلى مرويات أخرى يظهر فيها ويتجلى ما يريد تأكيدهِ وتقريرهِ .

إنّ ادّعاء الدكتور بوهندي أنّ أبا هريرة خرج للطور للسمع من كعب الأحبار . وأنّه اتصل بعبد الله بن سلام وحديثه مع بصرى ابن أبي بصرى الغفاري في شأن هذا الخروج قد أثاره من قبله أحمد أمين ، حيث أشار إلى اتصال بعض الصحابة ببعض مسلمة أهل الكتاب وروايتهم عنهم . وأنّ هذا الاتصال كان بداية دخول الإسرائيليات والمسيحات في القرآن والسنة النبوية . وفي هذا يقول : « اتصل بعض الصحابة بوهب بن منبه وكعب الأحبار وعبد الله بن سلام ، واتصل التابعون بابن جريج - وهؤلاء كانت لهم معلومات يرونها عن التوراة والإنجيل وشروحها وحواشيها ، فلم ير المسلمون بأساً من أن يقصوها بجانب آيات القرآن ، فكانت منبعاً من منابع التضخم »⁽¹⁶⁾

إنّ الدكتور بوهندي متأثر في هذا الأمر بأبي ربة فهو الذي خصّص في كتابه الأضواء فصلاً تناول فيه مرويات أبي هريرة مدّعياً أنّ كعب الأحبار لقنّ أبا هريرة الملققة المكذوبة مستغلاً سداجته فدس له

كثيرا من الاسرائيليات التي تحوي الغرائب وتحمل العجائب⁽¹⁷⁾. ومن العجب أن تكون الروايات التي أوردها أبو رية في كتابه للتدليل على ما يزعمه هي نفس الروايات التي تشبّت وتمسك بها الدكتور بوهندي .

فهذه الأمثلة والنماذج تبيّن أنّ غالب ما أثاره واستعرضه الدكتور بوهندي في كتابه لم يكن له فيه قصب السبق ولا فضيلة الانفراد بما تفتنّ إليه حسب رأيه من استشكالات تتطلب التحقيق فيها . ولا أكاد أبالغ في القول ، إذا قلت : إنّ مادته كلها ليس فيه شيء جديد يستحق النظر ويسترعي الاهتمام ، ممّا يدفع الغيورين على السنة المحمدية للنهوض للردّ عليه وتفنيد شبهاته . فجميع ما أورده لا تعدو أن تكون شبها ضعيفة واهية تولى فطاحل المحدثين الردّ عليها عمّن تولى كبرها ممّن تقدّموه في هذا الميدان .

2 - السطحية في الطرح وضعف التحليل :

إنّ الناظر فيما كتبه المتقدّمون من أصحاب هذا الاتجاه من شبهات حول السنة النبوية سواء من المستشرقين أو من التنويرين العرب يلحظ في كتبهم وبحوثهم شيئا من العمق في الطرح والقوة في التحليل والمناقشة والاستنتاجات على تفاوت بينهم . فما كتبه أحمد أمين في فجر الإسلام أو غيرها من الكتب ، أو ما كتبه أبو رية في أضوائه . وفي كتابه شيخ المضيرة يستشف شيئا من هذا الذي ذكرناه . وإن كان في أصله باطلا مرجوحا لا مستند له . لكن تظهر الجدية في الطرح والعمق في التحليل . وكثرة المصادر المحتج بها ، وشحد العدد الكبير من الأدلة المؤكدة لما يسعون لتقريره ، ويضاف إلى ذلك كلّ إتياع تلك الأفكار والآراء بالتحليل الذي ينمي عن سعة اطلاع . ولكنهم في جميع ذلك إذا ما قورنوا بمن سبقهم من القدماء السابقين لهذه الطعون من أمثال النّظام وغيره ، يجد فرقا كبيرا وبونا شاسعا . وما أحسن كلام الإمام أحمد شاكر وهو يصف حال هؤلاء المعاصرين الواجهين لمثل هذا الباب مقارنا إياهم بمن سبقهم ، قال : « ومن عجب أن تجد ما يقول هؤلاء المعاصرون، يكاد يرجع في أصوله ومعناه إلى ما قال أولئك الأقدمون! بفرق واحد فقط: أن أولئك الأقدمين، زائعين كانوا أم ملحدين، كانوا علماء مطلعين، أكثرهم ممن أضله الله على

علم!!، أما هؤلاء المعاصرون فليس إلا الجهل والجرأة، وامتضاع ألفاظ يحسنونها، يقلدون في الكفر، ثم يتعالون على كل من حاول وضعهم على الطريق القويم!!» (18) .

لكن المتأمل فيما أورده الدكتور بوهندي في كتابه يظهر له جليا سطحيته في الطرح إن لم نقل سذاجته ، مع ضعفه في التحليل والمناقشة ويتأكد هذا في نقطة مهمة وهي :

- أن الدكتور بوهندي سار في جميع مراحل كتابه على نسق واحد لم يغيّره ، ولم يبدّله . وذلك أنه اعتمد على منهج واحد قائم على إيراد جملة من المرويات في المسألة التي يريد التحقيق فيها حسب زعمه ، وهذه المرويات عنده هي بمثابة المقدمات التي يرتب عليها نتائجه في الأخير . وإن كانت هي مرتبة من قبل ، ثم يتبع تلك المرويات باستنتاجات مقتضبة موجزة تفتقر إلى التحليل والتدليل على صدق ما يريد ، بل إن تلك الاستنتاجات لا تناسب حجم تلك المرويات . وحتى لا يكون كلامي عاريا عن الحجة والبرهان ، فلننظر إلى ما ذكره في مسألة إكثار أبي هريرة من الرواية وتسأؤل الناس عن ذلك . لقد أورد في هذه المسألة سبع روايات من صحيح البخاري ومسند الإمام أحمد جعلها أصلا لما يريد تقريره ومقدمة لذلك ، لكنّه في الختام لم يعقب تلك المرويات بتحليل أو مناقشة ، بل أورد استنتاجا لا يتجاوز أربعة أسطر ، قال فيه : « إن هذه الروايات التي يرويها أبو هريرة نفسه عن أقوال الناس ومزاعمهم بشأن إكثاره من الرواية تبين إلى مدى كان هذا الموضوع مثارا في عصره ومن طرف معاصريه ، ممّا دعاه إلى التطرق إلى هذا الأمر ، والرّد عليه ، واتهام مؤثريه بأنهم أخطأوا في حقه وأنه سيدعوهم إلى الله (والله الموعد) وهو الذي سيحكم بينهم .» (19) .

فقرة كهذه لا تناسب حجم تلك المرويات التي أوردها في هذه المسألة . وهذا وإن دلّ على شيء فإنّما ينبئ على عدم سعة الاطلاع وأنه لم يكلف نفسه عناء البحث والتنقيب في الكتب والمصادر ، ولم يراع التدقيق والتحقيق كما يقتضيه المنهج العلمي الرّصين وإنّما يكتفي في الغالب بتصدير مجموعة من المرويات يبني عليها الأحكام بعد ذلك جزافا واتهاما دون مراجعة في ذلك لما قيل في هذه المرويات ولا الاستعانة في ذلك

18 - مسند الإمام أحمد : ابتداء مسند أبي هريرة ، ج 6 ، ص 523

19 - أكثر أبو هريرة - دراسة تحليلية - : ص 8 .

بالمصادر والمراجع الأصيلة في ذلك سواء في الكتب الشرعية أو في كتب أصحاب هذا الاتجاه ، وإنّ هذا النسق هو الغالب على منهجه في الكتاب ، وانظر على سبيل المثال إثارته لمسألة عدم رواية المهاجرين والأنصار مثل روايته⁽²⁰⁾ وانظر حديثه عن مسألة كتمان العلم⁽²¹⁾

حقيقة إنّ الدكتور مصطفى بوهندي أقحم نفسه في فنّ لا يحسنه ، أو بالأحرى أوج نفسه في تخصص لا يتقنه وهو الأكاديمي الذي يعي الأعراف الأكاديمية وما تقتضيه من ضرورة التخصص في البحث العلمي ، لقد أبان في هذا الكتاب عن مستواه وأنّه لا يعدو أن يكون مبتدئاً في هذا المجال ، وهابوا ناشئاً ليس له طول الباع في هذا الفنّ لهذا أتى في كتابه بالغرائب والعجائب.

3 سخره وخرمه لمنهج البحث العلمي وقواعده المتعارف عليها :

إنّ الدكتور مصطفى بوهندي في سعيه لتحقيق ما يريد الوصول إليه ، ودأبه في طرح ما يريد التبدليل عليه من تلك المسائل والقضايا التي يزعم أنّه يحقق فيها القول سلك في ذلك مسلكاً مخالفاً لمنهج أهل العلم وأهل السنة خصوصاً ، فقد سلك مسالك أهل البدع الذي لا يكتبون ولا يوردون من الحجج إلّا ما يكون لهم . وأمّا ما يكون عليهم فلا يذكرونه ولا ينبهون عليه . وهذا مسلك كثير من الطوائف والفرق القديمة المخالفة لأهل السنة ، والدكتور بوهندي قد سلك هذا المسلك ونحاه ، ويتجلى ذلك في النقاط الآتية :

- اقتصاره على الروايات والأخبار التي تخدمه في معرض الاستدلال على ما يريد ، وطرحه ونبذه للمرويات التي تخالف ذلك ، فمن العجب والغرابة أن يرمي الصحابي أبا هريرة بالكذب والتدليس وينفي عنه الصحبة ، ويردّ كثيراً من مروياته ويحكم عليها بالغرابة وطابع القصص . وفي المقابل الآخر هو يتشبت برواياته ويستدل بها على ما يرى فيه طعنا وقدحا في ذاته ، كما في ذكره للأحاديث التي أجاب فيها عن تساؤل الصحابة عن إكثاره . والأحاديث التي أوردتها في رميته بالتدليس وغيرها من المسائل والقضايا .

²⁰ - أكثر أبو هريرة - دراسة تحليلية - : ص 9 .

²¹ - المصدر نفسه : ص 11 - 12 .

– اطلاقه للأحكام جزافا دون مراعاة ما يعرف عند الأصوليين بوحدة القضية في الاستدلال (22)

من مسلك الدكتور مصطفى بوهندي الذي ارتضاه لنفسه في تأليفه هذا ، وخالف فيه الأعراف العلمية وما يقتضيه البحث العلمي . هو عدم تحقيقه في المسائل وتحريرها بالشكل الواجب والطريقة المرضية التي تشفي الغليل وتروي العليل ، لأنه كان يلزمه في بحثه الوقوف على ما أمكنه من المصادر المتعلقة بالجزئيات والمسائل التي يزعم التحقيق فيها ، فهو في بحثه اقتصر على روايات أو روايتين تصرّف فيها حسب ما يخدمه من حذف في بعض المواطن ، أو ترك الإشارة إليها وعدم التنبيه عليها مطلقا أو اقتضاب في بعض المواطن دون إسهاب في إيراد تلك المرويات . وهذا هو الغالب عليه في البحث ، وطريقة كهذه مخالفة للأعراف العلمية ، ولكل ما يقتضيه البحث العلمي من تدقيق وتحوط بالغ للوصول إلى الحقيقة .

– انعدام المصادر والمراجع في كتاب أكثر أبوهريرة مع سرقة للمادة العلمية من كتاب أضواء على السنة المحمدية لأبي رية :

إنّ المتأمل في كتاب الدكتور مصطفى بوهندي يظهر له بجلاء افتقار كتابه إلى الإحالة على المصادر والمراجع التي استقى منها المادة العلمية لكتابه ، فغالبا مصادر الكتاب ومراجعته لا تتجاوز كتب السنة التي يعتمد عليها في سياق المرويات التي يحتج بها على ما يريد من إثباته أو نفيه ، كالصحيحين ، وسنن أبي داوود ، وسنن الترمذي ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه ، والموطأ ، ومسند الإمام أحمد ، وسنن الدارمي ، ومن كتب التراجم والطبقات كتاب : طبقات بن سعد ، وحملة الأولياء لأبي نعيم ، و سير أعلام النبلاء للذهبي ، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ، والكتاب المقدس ، فهذه هي مصادر ومراجعته في الكتاب ، وحتى لا أكون متأليا عليه في القول أو متجنبا عليه فليُنظر في كتابه . في حين أنّ ما أثاره من استشكالات في قضايا ومسائل علمية كانت تقضي عليه وتلزمه بالرجوع إلى كتب أصيلة في التخصص ككتب المصطلح ، وكتب الأصول ، والشروح الحديثية ، وكتب الفقه ، حتى يعالج تلك المسائل على الوجه الذي يقتضيه

²² - ينظر : ردّ الدكتور محمد رحمانى على مصطفى بوهندي في مقال على موقع هسبريس بعنوان : إلى السيد مصطفى بوهندي : أبو هريرة صاحب جليل ، بتاريخ : 22 - فبراير - 2010 ، على الساعة : 23 : 22 .

كتاب أكثر أبو هريرة - عرض ونقد -

البحث العلمي ويستلزمه ، لكنّه لم يفعل ذلك لحاجة في نفسه أو لضعفه في التحصيل ، أو لا فتقاره الصبر والجلد في سبر تلك الكتب واستقراءها .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإنّ الدكتور بوهندي لو كان ملتزماً بالأعراف والتقاليد العلمية المتعامل بها في معالجة القضايا العلمية لذكر لنا كلّ ما يتعلق بالموضوع وجزئياته ، ممّا كتب فيه وأثير حوله من اعتراضات أو مناقشات ، ثمّ يبيّن لنا الشيء الذي يريد أن يعالجه من دراسته ، ويوضح لنا ما يريد الانفراد به حتّى يبيّن تميز بحثه وجادته مقارنة بما كتب في هذا الموضوع ، لكنّ ذلك كلّّه لم يكن في مقدمة الكتاب ، ممّا يجعل المرء يوجّه له سهام النقد ، ويتهمه مباشرة بالسرقة . والسطو على أفكار غيره . وأنّ ما أثاره وأتى به لا يملك فيه ناقة ولا جمل ، لأنّ الباحث والدّارس للكتاب يلفي صراحه أخذته مادة الكتاب بتفاصيلها وجزئياتها من كتاب أضواء على السنة المحمدية لأبي رية الذي أخذها هو أيضاً من كتب أحمد أمين ، وعبد الحسين شرف الدين الموسوي . وما ردّده من سبقهما من المستشرقين ، وإلاّ كيف يفسر الباحث تطابق عناوين كتاب أبي رية مع عناوين الدكتور بوهندي ، وحتّى لا يكون الكلام مجرد اتهام لا بدّ من الإتيان البيّنة ، ولنأخذ على سبيل المثال تشابه موضوعات الكتابين :

- موضوع الإكثار من الرواية عند أبي هريرة الذي تعرّض له الدكتور بوهندي في ص (4) أثاره أبو رية في كتابه في ص (192).

- موضوع ملازمة أبي هريرة للنبي صلى الله عليه وسلم الذي تعرّض له الدكتور بوهندي في ص (10) ، هو عين ما أثاره أبو رية في ص (197) .

- موضوع إنكار عائشة لبعض مرويات أبي هريرة الذي تعرّض له الدكتور بوهندي في ص (18) هو نفس ما أثاره أبو رية في ص (207) .

- موضوع رمي أبي هريرة رضي الله عنه بالتدليس الذي تعرّض له الدكتور بوهندي في ص 49 ، هو عين ما تناوله أبو رية في كتابه في ص 202 .

كتاب أكثر أبو هريرة - عرض ونقد -

- موضوع كعب الأخبار وعبد الله بن سلام اللذان تلقف أبو هريرة تلك الأحاديث منهما عند الدكتور بوهندي في ص (73 - 83) هو عينه عند أبي رية ص (145 - 149) . وغيرها من موضوعات الكتاب (23).

إنّ صنيعا مثل هذا من الدكتور بوهندي دون إيراده وذكره لاسم أبي رية أو مصنّفه لا يدع مجالاً للشك في اتهامه بالسرقة ، والسطو على أفكار الغير

المطلب الثاني النقد التفصيلي:

بعد إيراد نقد إجمالي لكتاب أكثر أبو هريرة أسعى في هذا المطلب لإيراد نقد تفصيلي ، وبناء على هذا فإنّي سأنتقي بعضا من المسائل التي أثارها الدكتور بوهندي في كتابه ، إذ يستحيل نقد جميع المسائل في مقال أو مداخلة ، ولذا فإنّي سأركز على بعض من المسائل المثارة

1 (ادّعاؤه نقد عائشة أمّ المؤمنين وغيرها من الصحابة الله رضوان الله عليهم لمرويات أبي هريرة .

أثار الدكتور مصطفى بوهندي في كتابه أكثر أبو هريرة مسألة مهمة تتعلق بكثرة مرويات أبي هريرة وانفراده بأحاديث وأخبار لم يروها غيره من المهاجرين والأنصار . ذاكرا في ذلك تبرير أبي هريرة لهذا الإكثار من أنّ إخوانه من المهاجرين كان يشغلهم الصّفق بالأسواق وأنّ إخوانه من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم ، إلّا أنّ هذا الإكثار لم يسلم منه أبو هريرة ، فانتقده وردّ عليه كثيرا من مروياته خيار الصحابة تتقدّمهم في ذلك أمّ المؤمنين عائشة رضي الله ، وعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - ، ونقل الدكتور مصطفى بوهندي مجموعة من الروايات أنكرت فيها أمّ المؤمنين على أبي هريرة رضي عنه تحدّثه بأشياء لم تسمعها هي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإجابة أبي هريرة لها بأنّه لم تكن تشغله عن تلك الأخبار المرآة والمكحلة كما شغلت هي بذلك عن تلك الأخبار ، والإجابة عمّا أثاره الدكتور بوهندي يكون من وجوه :

²³ - ينظر في هذه الجزئية لردّ الدكتور : محمد عمران حنشي في مقال بعنوان : ردا على صاحب كتاب أكثر أبو هرير ، أنشأه بتاريخ : 14 يونيو سنة 2005 . . موقع الحوار المحضّر .

أولاً : إنّ ردّ بعض الصحابة رضوان الله عليهم لأخبار بعضهم ليس مردّه للتشكيك في صدقهم وعدالتهم ، فهذا أمر مستبعد . ولا مستند له ، إلاّ ما عرف عن غلاة الشيعة ووالروافض الذين يزعمون أنّ علياً رضي الله عنه كذب كثيراً من الصحابة وأطلق لسانه فيهم ، وهو رضوان الله عليه بريء من ذلك براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام ، وما ورد في الآثار من ردّ بعض الصحابة لأخبار بعضهم البعض إنّما مرجعه لمبدأ التثبت في الأخبار والتحوط البالغ في نقلها ، فربّما يكون بعضهم قد نسي حديثاً ، فيذكره الآخر به ، لأنّ الإنسان قد يصيبه سهو أو نسيان ، أو يقع له في خبره زيادة أو نقصان . وقد يسمع الصحابي من الصحابي الآخر خيراً يتعارض في ظاهره مع ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم . فيبادر لإنكاره لمخالفته لما سمعه ، فملخص الأمر أنّ ذلك الردّ والإنكار مردّه إلى التثبت والتحوط البالغ لا إلى التكذيب أو التشكيك ، فالصحابه رضوان الله عليهم كلّهم عدول . وفي هذا الشأن تقول أمّ المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - « إنّكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذبين ، ولكنّ السمع يخطئ » (24).

ثانياً : إنكار عائشة رضي الله عنها لبعض الروايات واستشكالها لبعض الأخبار ليس مقصوراً على أحاديث أبي هريرة - رضي الله عنه - فحسب ، فقد ثبت أنّ أمّ المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - راجعت كثيراً من الصحابة في أحاديث كثيرة . وأنكرت عليهم بعض الروايات التي خالفت ما سمعته هي من النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد استدركت على عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعلي بن عبد الله بن مسعود وعلي عمرو بن العاص ، وعلي أبي سعيد الخدري ، وعلي زيد بن ثابت ، وعلي أبي موسى الأشعري ، وعلي عبد الله بن الزبير ، وعلي عروة بن الزبير . وغيرهم الصحابة ، هذا الكمّ الهائل من الاستدراكات هو الذي حدا بالإمام الزركشي لتأليف كتابه : الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة .

لقد اتضح بهذا أنّ أبا هريرة - رضي الله عنه - ليس هو وحده المنكر عليه أو المستدرك عليه فحسب . والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا قصر الإنكار والاستدراك على أبي هريرة فقط ؟

²⁴ - أخرجه الإمام أحمد في المسند : أول مسند عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، ج 1 ، ص 288 ، رقم 288 ، عن

يضاف إلى ذلك كله أنّ كل ما أظهرته وأبدته عائشة رضي الله عنه من استدراقات ، كما يقول الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب : « ليس معناه أنّها غير قابلة للمناقشة - الاستدراقات - أو جاءت فيها بالقول الفصل ، بل كثير منها اجتهادات تقابلها وجهات نظر أخرى تقرّ ما عليه الآخرون ، ممّا استدركتهم عليهم بحيث لا تتعارض الروايات التي استدركتها مع ما تراه هي صحيحا ، أو تكون هذه الروايات المستدركة منسوخة وصدر ناسخها دون علم بعض الصحابة الذين يروونها بالناسخ ، أو يكون هذا وذاك من باب العام والخاص ، أو المطلق والمقيد . بحيث يمكن الجمع بين هذه الروايات التي تبدو متعارضة وهي في الحق ليست بمتعارضة » (25).

ثالثا : لقد حشد الدكتور مصطفى بوهندي مجموعة من الروايات يدلل فيها على صدق ما يريده ، أي من إنكار عائشة وبعض الصحابة - رضوان الله عليهم - على أبي هريرة كثرة مروياته واستدراكهم عليه في بعضها ، وفي المقابل الآخر عدل عن ترك الروايات التي أفصحت عن توثيق كثير من الصحابة لأبي هريرة . وشهوده لهم بالعلم . والسبق في السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت الأمانة العلمية تقتضي أن يذكر ذلك ، ثمّ يوجه تلك الآثار وينتقدها ، ولكنّه لم يفعل . وسأذكر له بعض شهادات الصحابة رضوان الله عليهم لأبي هريرة - رضي الله عنه - :

- شهادة طلحة - رضي الله عنه -

أخرج الإمام الترمذي في جامعه عن مالك بن أبي عامر قال : « جاء رجل إلى طلحة بن عبيد الله فقال يا أبا محمد : رأيت هذا اليماني ، يعني أبا هريرة ، هو أعلم بحديث رسول الله منكم ؟ نسمع منه ما لا نسمع منكم أو يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ؟ قال : أمّا أن يكون سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم نسمع فلا أشك إلاّ أنّه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم نسمع ، وذلك أنّه كان مسكينا لا شيء له ضيفا لرسول الله صلى الله عليه وسلم يده مع يد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكنا نحن أهل بيوتات وغنى وكنا نأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار ، فلا نشك

كتاب أكثر أبو هريرة - عرض ونقد -

إلا أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم نسمع ، ولا نجد أحدا فيه خير يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل » (26).

وروى الإمام البيهقي من طريق أشعث عن مولى لطلحة قال : « كان أبو هريرة جالسا فمرّ رجل بطلحة فقال له : لقد أكثر أبو هريرة . فقال طلحة : قد سمعنا كما سمع ولكن حفظنا ونسينا » (27) .

- شهادة عبد الله بن عمر - رضي الله عنه :-

روى الإمام الترمذي في جامعهم عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - أنه قال : « يا أبا هريرة : أنت كنت أئزمتنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأحفظنا لحديثه » (28) وفي لفظ للحاكم : « وأعلمنا بحديثه » (29) .

وروى الحاكم أيضا عن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - أنه قال : « قال رجل لابن عمر : إنّ أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن عمر : أعينك بالله أن تكون في شك مما يجيء به ، ولكنّه اجترأ وجبنا » .

- شهادة أبي بن كعب - رضي الله عنه -

أخرج الإمام أحمد في مسنده عن أبي بن كعب - رضي الله عنه - أنه قال : « إنّ أبا هريرة كان جريئا على أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء لا يسأله عنها غيره » (30) وفي لفظ للحاكم : « ولا نسأله عنها » (31) .

²⁶ - باب مناقب أبي هريرة : ج 6 ، ص 166 ، رقم 3837 .

²⁷ - فتح الباري : ج 8 ، ص 77 .

²⁸ - باب مناقب أبي هريرة : ج 6 ، ص 165 ، رقم 165 .

²⁹ - باب ذكر أبي هريرة الدوسي - رضي الله عنه - ج 3 ، ص 584 ، رقم 6117 . قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

³⁰ - حديث محمد بن أبي بن كعب ، ج 35 ، ص 181 - 182 ، رقم 212261 .

³¹ - باب ذكر أبي هريرة الدوسي ، ج 3 ، ص 584 ، رقم 6166 .

كتاب أكثر أبو هريرة - عرض ونقد -

فهذه الشهادات وغيرها من كبار الصحابة وأعيانه تؤكد صدق أبي هريرة وتوثقه . وتوضح اختصاصه بالحفظ وتميزه عن كثير منهم بهذه الخاصية .

(2) اتّهامه لأبي هريرة - رضي الله عنها - بالتدليس :

من التهم الجراف التي كادها وألصقها الدكتور بوهندي بالصحابي الجليل أبي هريرة - رضي الله عنه - اتّهامه بوصمة التدليس ، فقد خصّص لهذه التهمة فصلا من فصول كتابه عنونه بقوله : «تدليس أبي هريرة» وصدّره بأثر نقله عن الذهبي في السير يقول فيه : «... سمعت الشعبي يقول : كان أبو هريرة يدلّس» قال الذهبي : «تدليس الصحابة كثير ولا عيب فيه ، فإنّ تدليسهم عن صاحب أكبر منهم والصحابة كلهم عدول»⁽³²⁾ ، ثمّ ذكر الدكتور بوهندي أنّ المشكلة ليست كامنة في الصحابي الذي يدلّس ، بل المشكلة في شخص يدّعي الصحبة .

أقول : إنّ ما أثاره الدكتور بوهندي من تدليس أبي هريرة - رضي الله عنه - لم يكن بدعا فيه ، فقد سبقه إلى ذلك النّظام المعتزلي ، وقلّده فيه أبو ريّة وزاده سما ، وعليه فالدكتور بوهندي لا يعدو أن يكون في هذه التهمة محاكيا ومقلدا لأبي ريّة في زعمه ، وقد تولّى الأئمة النقاد تنفيذ هذه الشبهة . وتوجيه كلام الإمام شعبة والشعبي وبيّنوا مرادها .

قال الإمام ابن عدّيّ : «أخبرنا الحسن بن عثمان التستري ، أخبرنا سلمة بن شبيب قال : سمعت شعبة يقول : «أبو هريرة كان يدلّس»⁽³³⁾.

ونقل الإمام ابن كثير عن يزيد بن هارون أنّه قال : «سمعت شعبة يقول : كان أبو هريرة يدلّس»⁽³⁴⁾.

والسامع لمثل هذه النصوص يتوهم ويتبادر إلى ذهنه أنّ كلام الإمام شعبة يعني به التدليس المذموم عند المحدثين ، والذي يروي فيه الراوي عمّن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنّه سمعه ، أو أن يروي عمّن عاصره ولم يلقه ما لم يسمعه منه «⁽³⁵⁾.

³² - سير أعلام النبلاء : ج 2 ، ص 608 .

³³ - الكامل في الضعفاء : ج 1 ، ص 156 .

³⁴ - البداية والنهاية : ج 11 ، ص 377 .

والأمر ليس كذلك ، بل المراد بتدليس الصحابي هو أن يروي الصحابي عن بعض الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يذكرهم . وهذا في اصطلاح المحدثين يطلقون عليه اسم مرسل الصحابي ، وهو مقبول عندهم ، قال الإمام ابن حبان - رحمه الله - : « وإنما قبلنا أخبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما رووها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن لم يبينوا السماع في كل ما رووا ، وبيقين نعلم أنّ أحدهم ربّما سمع الخبر من صحابي آخر ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من غير ذكر ذلك الذي لم يسمعه منه ، لأنهم - رضي الله عنهم أجمعين - وقد فعل كلّهم أئمة سادة قادة عدول ، نزه الله عزّ وجل أقدار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يلزق بهم الوهن » (36).

وقال الإمام السيوطي شارحا كلام الإمام النووي في التقريب : « هذا كلّ في غير مرسل الصحابي . أمّا مرسله فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح » قال السيوطي : « ... محكوم بصحته على المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم ، وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح ، القائلون بضعف المرسل... » (37).

والذي فعله أبو هريرة - رضي الله عنه - في بعض مروياته لم يكن مقصورا عليه فحسب ، بل إنّه مذهب كثير من الصحابة ولا سيما صغار الصحابة الذين رووا عن الأكابر ، فلماذا سكت الدكتور بوهندي ومن قبله عن تلك المرويات ولم يتطرّقوا للحديث عن مراسيل الصحابة الآخرين ، فعبد الله بن عباس - رضي الله عنه - أخرج له البخاري في صحيحه ما يبلغ مائتي عشر وسبعة عشر حديثا ، ونصّ الحافظ ابن حجر على أنّ عدد الأحاديث التي صرّح فيها ابن عباس بالسماع أو الرؤية أو ما في حكمهما لا تتجاوز إلا أكثر من الثلاثين بقليل (38).

إنّ الدكتور مصطفى بوهندي قد ذهب إلى أبعد من ذلك عندما تلفظ بها صراحة ولم يسرها في نفسه عندما صرّح بهدم بعض القواعد العلمية المشتركة بين الأصوليين والمحدثين ، مدّعا أنّ مرويات أبي هريرة وهو

35 - المقدمة لابن الصلاح : ص 73

36 - صحيح ابن حبان : ج 1 ، ص 161

37 - تدريب الرواي : ص 164 .

38 - ينظر : تهذيب التهذيب ، ج 5 ، ص 279.

الموسوم بالتدليس وغير المعدود في طبقات الصحابة حسب زعمه ، تصبح لها حكم الرفع برفعها هو أو بعض القواعد المعمول بها ، كقاعدة : «قول الصحابي في ما لا مجال للاجتهاد فيه فحكمه الرفع» ، و«جواز التحديث عن بني إسرائيل في أخبار الأمم السالفة» ، و«قول الصحابي حجة فيما لا يترتب عليه عمل» ، و«الصحابة كلهم عدول» ، و«تدليس الصحابة لا يضر» .

وحتى يؤيد الدكتور بوهندي على صدق دعواه من اتهام أبي هريرة بالتدليس تصيد بعض الروايات مدارها على حديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن عبد الرحمان بن أبي بكر : «أنه سمع أبا هريرة - رضي الله عنه - يقص في قصصه أنه من أدركه الصبح وهو جنب فلا يصم»³⁹ ، ثم أورد روايات أخرى لهذا الحديث بألفاظ مختلفة أخرجه الإمام مالك في موطأه ، والإمام أحمد في مسنده ، وملخص ما في هذا الحديث حسب هذه الروايات أن أبا هريرة - رضي الله عنه - كان يفتي بعدم صحة صوم من أصبح جنباً ولم يغتسل قبل طلوع الفجر ، ثم ذكر أن مروان لما كان أميراً على المدينة وسمع بفتوى أبي هريرة أرسل إلى أم المؤمنين عائشة ، وأم سلمة - رضي الله عنهما - يراجعهما في هذا الأمر ، فكان جوابهما على خلاف ما أفتى به أبو هريرة ، فقد صرّحا : بأنه صلى الله عليه وسلم كان يدركه الفجر من أهله وهو جنب ، ثم يغتسل ويصوم ، ولما سمع مروان بذلك أرسل بعض أعوانه لتقريع أبي هريرة ، فما كان من جواب أبي هريرة حسب ما أورده في بعض الروايات أنه تحجج بأنه أخبره بذلك مخبر . وأنّ المخبر له حسب بعض الروايات هو الفضل بن عباس . وهذه هي النقطة التي يبحث عنها الدكتور بوهندي حتى يؤكد صدق دعواه ، فراح يتساءل عن سبب إسقاط أبي هريرة للفضل بن عباس ، وإخفاءه له ، ليجيب عن ذلك أنّ أسهل طريقة رآها أبو هريرة للتخلص ممّا وجّه له ونسب له هو نسبة الأخطاء للآخرين .

قلت : إنّ الحديث الذي أراد من خلاله الدكتور بوهندي إصاق وصمة التدليس بأبي هريرة - رضي الله عنه - لم يكن له فيه قصب السبق ولم يأت فيه بشيء جديد ، بل إنّه أخذه وأخذ ما يتعلق به من جزئيات ومباحث من عند أبي رية في كتابه أضواء على السنة المحمدية ، وقد أجاب الأئمة عمّا أثير في هذا الحديث من شبهات بإجابات منها ما نقله الدكتور محمد أبو شهبة في كتابه عن فطاحل الحديث وأساتذته من أنّ

³⁹ - كتاب الصيام ، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ، ج 2 ، ص 779 ، رقم 1019 .

أبا هريرة رضي الله عنه لم يتعمد الكذب ، وإثما كان يفتي بما أعلمه إياه الفضل ، وكان هذا في بداية الإسلام ، ثم نسخ تخفيفا على الأمة ورحمة بهم ، ونقل عن الحافظ ابن حجر في هذا الجواب ما نصّه : « ... وذكر ابن خزيمة أنّ بعض العلماء توهم أنّ أبا هريرة غلط في الحديث ، ثمّ ردّ عليه بأنّه لم يغلط بل أحال على رواية صادق إلّا أنّ الخبر منسوخ ، لأنّ الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال : فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان حينئذ ثمّ أباح الله ذلك كلّهُ إلى طلوع الفجر فكان للمجامع أنّ يستمر إلى طلوعه ، فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدلّ على أنّ حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ، ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ فاستمرّ أبو هريرة على الفتيا به ، ثمّ رجع عنه بعد ذلك لما بلغه ... وإلى دعوى النسخ ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد » (40).

فتبين من خلال هذا النصّ أنّ أبا هريرة رضي الله عنه كان يفتي بما لفتّه إياه الفضل في أوّل الإسلام ، ولم يكن يعلم بأنّ هذا الأمر منسوخ . فلما رجع من قبل أمّ المؤمنين عائشة وأمّ سلمة - رضي الله عنهما - رجع عن فتواه ، وليس كما يدّعي الدكتور بوهندي من أنّ مروان لما عتقه ، وأرسل إلى من يقرّعه أجاب عن ذلك ، بل بالعكس إنّ فيما فعله أبو هريرة من الرجوع إلى الحق بعدما تبين له فضيلة ومنقبة بدلا من أن تكون نقطة للحطّ منه أو الطعن فيه .

وفي الختام لا أجد أبغ تعبير أعبرّ به عما أحيك حول الصحابي الجليل أبي هريرة - رضي الله - من اتهامات وأراجيف ، وما أثير حول مروياته من مجازفات ومغالطات أبلغ من تعبير الإمام ابن خزيمة الذي لخصّ القول في الطاعنين في أبي هريرة ومروياته فيما نقله الإمام الحاكم عن بعض شيوخه بقوله : « وإثما يتكلم في أمر أبي هريرة لدفع أخباره ، من قد أعمى الله قلوبهم ، فلا يفهمون معاني الأخبار : إمّا معطلّ جهمي ، يسمع أخباره التي يرونها خلاف مذهبهم - الذي - هو كفر - فيشتمون أبا هريرة ، ويرمونّه بما الله تعالى قد نزهه عنه ، تمويهها على الرّعاء والسّفهل ، أنّ أخباره لا تثبت بها الجنة ؟ ..

وإما خارجي يرى السيف على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام ، إذا سمع أخبار أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، خلاف مذهبهم - الذي هو ضلال - : لم يجد حيلة في دفع أخباره بحجة وبرهان ، كان مفرعه الواقعة في أبي هريرة .

أو قدرى اعتزل الإسلام وأهله ، وكفر أهل الإسلام ، الذين يتبعون الأقدار الماضية ، التي قدرها الله تعالى وقضاها ، إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة التي قد رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم في إثبات القدر - لم يجد بحجة يريد صحة مقالته التي هي كفر وشرك ، كانت حجته عند نفسه : أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها ! ...أو جاهل يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانه ، إذا سمع أخبار أبي هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتنب مذهب واختاره تقليدا بلا حجة ولا برهان تكلم في أبي هريرة ، ودفع أخباره التي تخالف مذهب ، ويحتج بأخباره على مخالفه ، إذا كانت أخباره موافقة لمذهبه !!» (41) .

41 - المستدرك على الصحيحين : باب ذكر أبي هريرة ، ج 3 ، ص 586 .

- 1- أضواء على السنة المحمدية : محمود أبو ريّة ، ط 6 ، مصر - دار المعارف - د ت .
- 2- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة : بدر الدين الزركشي ، ط 1 ، تحقيق : رفعت فوزي عبد المطلب ، القاهرة - مكتبة الخانجي ، 1421 هـ - 2001 م .
- 3- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان : محمد بن حبان البستي ، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، ط 1 ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، 1408 هـ - 1988 م .
- 4- البداية والنهاية : أبو الفداء إسماعيل بن كثير ، ط 1 ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، 1418 هـ - 1997 م .
- 5- الجامع الكبير - سنن الترمذي - : محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، د ط ، تحقيق بشار عواد ، بيروت - دار الغرب الإسلامي - ، 1998 م .
- 6- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي : مصطفى بن حسني السباعي ، ط 3 ، دمشق - سوريا ، بيروت - لبنان ، المكتبة الإسلامية ، 1402 هـ - 1982 م .
- 7- الكامل في الضعفاء : أبو أحمد بن عدي الجرجاني ، ط 1 ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض ، بيروت - دار الكتب العلمية - ، 1418 هـ - 1997 م .
- 8- المستدرک علی الصحیحین : أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ، ط 1 ، تحقيق عبد القادر عطا ، بيروت - دار الكتب العلمية ، 1411 هـ - 1990 م .
- 9- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت - دار إحياء التراث العربي - .
- 10- تاريخ بغداد : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، ط 1 ، تحقيق بشار عواد معروف ، بيروت - دار الغرب الإسلامي ، 1422 هـ - 2002 م .

كُتَابُ أَكْثَرِ أَبُو هُرَيْرَةَ - مَرَضٌ وَنَقْدٌ -

- 11- تأويل مختلف الحديث : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، ط 2 ، د ت ، المكتب الإسلامي - مؤسسة الإشراف ، 1419 هـ - 1999 م .
- 12- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : جلال الدين السيوطي ، ط 1 ، تحقيق : أبو قتيبة نظر محمد الفريابي ، بيروت - مؤسسة الريان - ، 1426 هـ - 2005 م .
- 13- دائرة المعارف الإسلامية (الإصدار الأول) ، مجموعة من المستشرقين ، ترجمة : أحمد الشنتناوي - إبراهيم زكي خورشيد - عبد الحميد يونس ، دار المعرفة ، بيروت ، 1933 .
- 14- دفاع عن السنة النبوية وردّ شبه المعاصرين والكتاب المعاصرين : محمد محمد أبو شهبه ، د ط ، صيدا - بيروت - المكتبة العصرية ، د ت .
- 15- سير أعلام النبلاء : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، ط 3 ، تحقيق : مجموعة من الباحثين بإشراف : شعيب الأرنؤوط ، بيروت - مؤسسة الرسالة - ، 1405 هـ - 1985 م .
- 16- فتح الباري شرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، د ط ، ترقيم وتصحيح : محمد فؤاد عبد الباقي - محب الدين الخطيب ، بيروت - دار المعرفة - ، 1379 هـ .
- 17- فجر الإسلام : أحمد أمين ، ط 10 ، بيروت - لبنان - دار الكتاب العربي ، 1969 م .
- 18- مسند الإمام أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، ط 1 ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، القاهرة - دار الحديث ، 1416 هـ - 1995 م .